مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (٢)

عملية نبع السلام: أهداف العملية ووضعها الحالي ومستقبلها

سرحات إركمن، أكاديمية قوات الدرك وخفر السواحل التركية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام ١٩٩٥، بعدد أعضاء قدره ٥١ دولة، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين الدبلوماسيين، الضباط العسكريين، موظفي الخدمة المدنية الدولية، موظفي المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام، والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، عودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحررون:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

لورين تشارلز، باحث مشارك

المؤلف

سرحات إركمن

تركز الأبحاث التي يجريها سرهات إركمن في المقام الأول على العراق وسوريا، حيث تتناول الجماعات الجهادية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وهو حاليًا أستاذ مساعد في إدارة الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب بأكاديمية قوات الدرك وخفر السواحل في تركيا. وفي السابق، كان إركمن زميلًا باحثًا في مركز الدراسات الاستراتيجية الأوروبية-الآسيوية كما كان أحد كبار الباحثين لدى مركز دراسات الشرق الأوسط ورئيس مكتب الشرق الأوسط وأفريقيا في معهد تركيا للقرن ٢١. وقد أجرى الدكتور إركمن بحوثًا مستفيضة في العراق وسوريا حول الوضع الأمني والسياسة الإقليمية/ المحلية والديناميات الاجتماعية تحت إشراف وزارة الخارجية التركية وغيرها من المؤسسات. وقد حصل إركمن على درجة الدكتوراه من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة أنقرة.

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر.

نُشرت في مايو/أيار ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

المقدمة[1]

كانت عملية نبع السلام، التي بدأت في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، هجومًا عسكريًا/دبلوماسيًا/سياسيًا شنته تركيا ضد وحدات حماية الشعب في سوريا وخارجها، وكانت العملية مدفوعة بديناميات رئيسية في البلاد. أول هذه الديناميات كانت إعادة نشر القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا؛ وثانيها اتساع منطقة نفوذ روسيا باتجاه شرق نهر الفرات؛ وثالثها بدء مرحلة جديدة من عملية حكومة الأسد في إدلب؛ ورابعها إعادة تقييم علاقة الراعي-العميل بين وحدات حماية الشعب مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد سعت تركيا إلى منع إقامة دولة كردية ومعالجة قضية اللاجئين السوريين. وبينما تمكنت تركيا من تحقيق بعض المكاسب الإستراتيجية عبر عملية نبع السلام، لا تزال هناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق أنقرة جميع أهدافها. وترى ورقة البحث الماثلة أنه يجب تحليل عملية نبع السلام في سياق العمليتين السابقتين لتركيا في سوريا؛ عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون.

أهداف تركيا من بدء عملية نبع السلام

بصرف النظر عن الخطاب السياسي والحجج الدبلوماسية، كان لدى تركيا هدفين رئيسيين لشن هجومها المعروف بأسم عملية نبع السلام. الهدف الأول هو منع إمكانية إقامة دولة كردية بقيادة وحدات حماية الشعب. والهدف الثاني هو إيجاد حل دائم للمشاكل الأمنية الناجمة عن التهجير القسري للسوريين إلى تركيا.

وترى تركيا أن السيطرة التي تتمتع بها وحدات حماية الشعب داخل الأراضي السورية منذ ما يناهز السبع أعوام تشكل تهديدًا حقيقيًا. وتزعم الحكومة التركية أن وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي هما جزء من المنظمة الإرهابية اتحاد مجتمعات كردستان، وهي الهيكل الشامل لحزب العمال الكردستاني الذي يضم العديد من الجماعات المسلحة و"الوحدات السياسية" والمنظمات غير الحكومية. وعلى عكس حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني[2] وحزب تافغاري آزادي (Tavgari Azadi)[3]، يسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي على منطقة شاسعة متصلة في سوريا يمكنه أخيرًا إقامة دولة عليها. وتشير علاقات حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب الوثيقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودوره في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية إلى قدرته على بسط سيطرته على منطقة شمال شرق نهر الفرات التي فقدت الحكومة السورية سلطتها فيها.

ورغم أن دعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب كان في البداية لبناء قواعد عسكرية للدول الغربية في إطار جهودها لمكافحة الإرهاب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أن هذا الدعم سرعان ما سمح بإنشاء إدارة مستقلة يمكن استخدامها لإظهار القوة السياسية، بخاصة من جانب الولايات المتحدة، لمواجهة الدول الأخرى (أي إيران)، لا سيما بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية. ولم يكن تغيير اسم وحدات حماية الشعب إلى قوات سوريا الديمقراطية أمرًا تكتيكيًا فحسب، بل له بعد استراتيجي كذلك. فدمج القبائل العربية في قوات سوريا الديمقراطية لم يساعد في الحملة الرامية للقضاء على الدعم الذي يتمتع به تنظيم الدولة الإسلامية بين السكان العرب السُنة المحليين فحسب، إنما شكل أيضًا آلية قوية لتقويض نفوذ دمشق في هذه المنطقة وممر إيران البري إلى البحر الأبيض المتوسط.

بناءً على ما تقدم، فإن الرابط الذي يربط بين العمليتين السابقتين لتركيا وعملية نبع السلام يُنظر إليه بحسبانه تهديدًا حيث إنه يعزز الميزة الإقليمية لوحدات حماية الشعب. وكانت عملية درع الفرات قد بدأت بعد عشرين

[1] قُدم هذا التحليل في إطار حوار قائم بشأن سوريا عقد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. وينبغي مراعاة التغيرات التي حصلت في الظروف منذ ذاك الحين.

[2] المنظمة الشقيقة لحزب العمال الكردستاني في إيران.

[3] المنظمة الشقيقة لحزب العمال الكردستاني في العراق.

يومًا من استيلاء وحدات حماية الشعب على مدينة منبج، وهي واحدة من المدن الرئيسية التي تربط ثلاث مناطق خاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب. وبينما كان استيلاء تركيا على مدينة الباب من يد تنظيم الدولة الإسلامية مرتبطًا بقتالها ضد الجماعة الإرهابية وجزءًا من استراتيجيتها الطويلة المدى، فقد أعطى هذا الأمر أيضًا أنقرة ميزة استراتيجية إذ أنهت وحدة مناطق وحدات حماية الشعب الثلاث. وكان الجزء الثاني من استراتيجية تركيا الطويلة المدى هو السيطرة على عفرين، مما دفع وحدات حماية الشعب إلى شرق الفرات حيث تمكنت تركيا من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية بسهولة. وكانت خطة تركيا تقوم في المقام الأول على السيطرة على الحدود بأكملها من شرق الفرات إلى الحدود العراقية لمسافة ٣٠ كم، مقلصة بذلك التهديد الذي تشكله وحدات حماية الشعب على الحدود التركية ومقوضة لقوتها في المنطقة، إلى جانب تحقيق الوحدة الترابية للدولة السورية، وهي المسألة التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة إلى أمن تركيا. وبالتالي، يمكن النظر إلى عملية نبع السلام بوصفها العامل الثالث الذي من شأنه أن يحول دون إمكانية إقامة دولة بقيادة وحدات حماية الشعب في سوريا.

إضافة إلى ذلك، ترتبط عملية نبع السلام ارتباطًا وثيقًا بمشكلة اللاجئين في تركيا. إذ تستضيف تركيا أكثر من ٤ ملايين لاجئ سوري منذ بداية الأزمة. وعلاوة على ذلك، يعيش أكثر من ١.٧ مليون سوري في مناطق عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون، التي تتولى الحكومة التركية توفير الأمن فيها إلى جانب توفير معظم المساعدات الإنسانية. وتشكل تكلفة هذه الجهود الإنسانية عبئًا على الاقتصاد التركي، حيث بلغت تكلفتها ما يزيد عن ٤٠ مليار دولار أمريكي في السنوات الثماني الأولى من الأزمة. ويزداد تفاقم الوضع حيث تسبب التدخل التركي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ في شمال سوريا في تشريد مئات الآلاف من السوريين من المنطقة. وفي العملية التي أطلقتها الحكومة السورية في مايو/أيار ٢٠١٩، المسماة عملية فجر إدلب، فر ما يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ شخص من النزاع ولجأوا إلى شمال إدلب. وبدأ الجيش السوري المرحلة الثانية من هذه العملية في ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩. وقد أدى الهجوم الذي شنته سوريا بدعم من روسيا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ ضد قوات المتمردين المدعومة من تركيا في إدلب إلى تشريد ما لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ مدني، مع وجود مخاوف بشأن تدهور الوضع الإنساني في المنطقة. ومع مطلع يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، زعمت أنقرة أن ما يصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ شخص من إدلب قد فروا إلى مناطق بالقرب من الحدود التركية، مما زاد من الضغوط على أنقرة.

يمكن أن تكون النتيجة النهائية لهذا الهجوم على شمال سوريا هي موجة متجددة من الهجرة إلى تركيا، مما يشكل ضغطًا على الحكومة لإيجاد حل. ورغم أن القادة الأتراك ذكروا في كثير من الأحيان أن المنطقة الآمنة التي أُنشئت نتيجة لعملية نبع السلام يمكن أن تصبح موطنًا للاجئين السوريين الذين يعودون طوعًا إلى وطنهم، فإن تهيئة ظروف أكثر مؤاتاة من تلك القائمة داخل تركيا يتطلب استثمارات بمليارات الدولارات على مدى سنوات عديدة. ومع ذلك، يمكن النظر إلى منطقة عملية نبع السلام بوصفها منطقة آمنة جديدة للأشخاص الذين يغادرون إدلب.

نجاح عملية نبع السلام

زعمت الحكومة التركية، طوال فترة عملية نبع السلام، أن هدفها الرئيسي هو إحكام السيطرة على الحدود بأكملها. بيد أن الهدف العسكري الرئيسي لأنقرة كان، في واقع الأمر، الاستيلاء على المنطقة الواقعة بين مدينتي تل أبيض ورأس العين.

وتمكنت تركيا من تحقيق بعض المزايا الاستراتيجية من عمليتها. أولًا، منعت إقامة دولة بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي على المديين القصير والمتوسط. ولا يزال حزب الاتحاد الديمقراطي يسيطر على معاقله الرئيسية مثل عين العرب والحسكة والقامشلي ومعظم الرقة ودير الزور، كما يسيطر على موارد المياه الرئيسية والكهرباء و الأراضي الخصبة واحتياطيات النفط. ومع ذلك، فمن المحتمل للغاية أن يتخلى حزب الاتحاد

الديمقراطي عن هذه الموارد، نتيجة للوضع الميداني، مما يسمح لحكومة الأسد باستعادة سيطرتها في هذه المناطق. ثانيًا، رغم أن الاستقرار والأمن في منطقة عملية نبع السلام لا يزالان يمثلان مشكلة، إلا أن هذه المنطقة لا تزال ذات قيمة تراها تركيا ضرورية لإعادة توطين الأشخاص المهجرين داخليًا القادمين من مناطق متنازع عليها مثل إدلب. ثالثًا، تعتقد تركيا أنه بإمكانها التوصل إلى أرضية مشتركة مع روسيا بصورة أكبر منها مع الولايات المتحدة لحل مشكلة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا. ومع فقدان وحدات حماية الشعب/ حزب الاتحاد الديمقراطي لسلطتها، يزداد نفوذ روسيا (ودمشق بصورة غير مباشرة).

بيد أنه بالرغم من هذه المكاسب الاستراتيجية، قد لا تتمكن تركيا من تحقيق جميع تطلعاتها. والعائق الرئيسي هو أن وحدات حماية الشعب لا تزال تسيطر على المناطق الرئيسية ولا يزال مقاتليها على مسافة ١٠ و٣٠ كم من الحدود. وفضلاً عن ذلك، ورغم الدوريات المشتركة مع روسيا لتأمين الحدود، فإنه ليس من الواضح كيف يمكن لهذه الدوريات توفير الأمن لتركيا أو التسبب في انسحاب وحدات حماية الشعب من الحدود التركية.

بينما كان يمكن لعملية عسكرية طويلة ومكلفة أن توفر لتركيا نتائج مفضلة، أوقفت أنقرة عمليتها وقبلت بالاتفاق الذي عرضته روسيا. ويُعزى ذلك إلى أن أنقرة لم تستطع تجاهل الضغط الروسي والأمريكي المبذول لوقف العملية. غير أنه بالرغم من القيود المفروضة، اعتقدت تركيا أنها يمكن أن تبدأ عملية أخرى إذا لم يكتب لهذا الاتفاق النجاح. وفي واقع الأمر، بينما أوقفت الخطة الأمريكية-التركية عملية نبع السلام، شكل الاتفاق الروسي-التركي ملامح هذا الأمر. وكانت أهم الاعتبارات بالنسبة إلى قبول تركيا لهذا الاتفاق هي إنشاء منطقة آمنة ذات حدود يمكن الدفاع عنها تتحكم في الطرق الرئيسية، وانسحاب وحدات حماية الشعب إلى مسافة ٣٠ كم من الحدود، وإطلاق العملية السياسية/الدبلوماسية لإنهاء الوجود السياسي لوحدات حماية الشعب في سوريا، وإيجاد حل مستدام عن طريق التعاون مع روسيا.

التعامل مع وحدات حماية الشعب

من غير المعقول انتظار أن تقوم وحدات حماية الشعب بسحب مقاتليها بالكامل. فبينما أرسلت جزء منهم إلى المناطق الجنوبية، قام العديد منهم ببساطة بتغيير زيهم الرسمي ولا يزالون موجودين في منطقة ٣٠ كم من الحدود. ويبقى السؤال الرئيسي المطروح هو ما إذا كان بإمكان روسيا/جيش الأسد الوفاء بالتزاماتهم في سياق الاتفاق. ومن الواضح أن جيش الأسد لا يتمتع بأي تفوق عسكري ضد وحدات حماية الشعب في المنطقة. وقامت دمشق بنشر ميليشيات موالية للحكومة وبعض وحدات الجيش الصغيرة في مدن عين العرب والقامشلي وتل تمر، وكذلك بعض الأماكن الرئيسية الأخرى الواقعة في منطقة الاتفاق. ومع ذلك، فإن الجهة الفاعلة الرئيسية التي بإمكانها "إقناع" وحدات حماية الشعب بالانسحاب هي الجيش الروسي. ولم تنشر روسيا حتى الآن عددًا كبيرًا من القوات في هذه المنطقة. بيد أنه ليس مهمًا في هذه المرحلة عدد القوات الروسية، إنما ما يهم هو التأثير الذي تمتلكه على الجهات الفاعلة في الميدان. ويمكن لروسيا الحفاظ على تأثيرها على وحدات حماية الشعب بحيث يمكنها التعاون مع تركيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتسهيل انسحاب وحدات حماية الشعب إذا لم يكتب للاتفاق النجاح.

يمكن الوقوف على ثلاث حوافز تدفع روسيا للوفاء بوعودها لتركيا. أولًا، أن العلاقات التركية-الروسية مهمة بشكل يتجاوز سوريا. ووجود تجربة سلبية في سوريا قد يضر بالعلاقات السياسية والأمنية بين البلدين في مناطق أخرى. ثانيًا، تحظى منطقة إدلب، من حيث الجغرافيا، بقدر أكبر من الأولوية بالنسبة إلى دمشق وموسكو مقارنةً بالمنطقة الواقعة في شرق نهر الفرات. وقد يكون النجاح المستقبلي لعملية الجيش السوري في إدلب مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالعملية الجارية في شرق نهر الفرات. وأخيرًا، تفضل روسيا جيشًا سوريًا قويًا ووحدات حماية الشعب أضعف وإن كانت لا تزال لديها علاقات جيدة جدًا مع الولايات المتحدة. كما إن ضعف وحدات حماية الشعب لا يخدم فقط مصالح تركيا وروسيا ولكن يخدم كذلك مصالح دمشق. فإذا كانت دمشق ترغب في استعادة سلطتها في هذه المنطقة، فإن هذه العملية التركية توفر أفضل فرصة لتحقيق هذا.

وثمة حاجة إلى إيجاد حل مستدام لوجود وحدات حماية الشعب في هذه المنطقة. ولا تدعم تركيا دمج وحدات حماية الشعب في الجيش السوري، حيث يحتمل أن يسبب ذلك مشكلة بالنسبة إلى العلاقات بين تركيا وسوريا. وإذا أصبحت وحدات حماية الشعب جزءًا من الجيش السوري، فسوف تُحل مشكلة الموارد البشرية/القوة البشرية في الجيش السوري الذي فقد العديد من الجنود والضباط العسكريين في إدلب. بيد أن تعاون وحدات حماية الشعب مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية لا يزال حاضرًا في ذاكرة دمشق. ومع ذلك، تدرك الحكومة السورية جيدًا أنه حتى وإن وفرت الحماية لوحدات حماية الشعب في الوقت الحالي، فقد لا تتمكن من السيطرة عليها لاحقًا.

والحماية التي توفرها الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب في المناطق الأخرى واضحة أيضًا. ومن وجهة نظر تركيا، أن تحاط بمقاتلي وحدات حماية الشعب من ثلاث جهات (اثنان منهم يحميهم الجيش السوري وواحدة تحت حماية الأمريكيين)، بحيث يستهدفونها جميعهم، سيكون بمثابة انتحارًا تكتيكيًا. ولذلك، من غير المحتمل أن تقبل تركيا وجود وحدات حماية الشعب في المناطق المجاورة. وإذا أرادت وحدات حماية الشعب إبقاء مقاتليها على مقربة منها وشن هجمات عسكرية مباشرة وإرسال إنتحاريين إلى مناطق عملية نبع السلام، فإن تركيا ستواجه تحديًا جديدًا، وسيترتب على ذلك إصدار قرار بمواصلة هذه العملية.

مستقبل عملية نبع السلام

من المستحيل الادعاء بأن المنطقة الواقعة شرق نهر الفرات أصبحت مستقرة نتيجة لعملية نبع السلام. فلا تزال هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة. أولًا، بينما يمكن أن يضمن تسيير الدوريات المشتركة، من الناحية النظرية، أمن تركيا ضد وجود وحدات حماية الشعب على الحدود التركية، فإن هذه الآلية لا توفر في واقع الأمر الأمن أو حتى حلًا قصير المدى لمخاوف تركيا. وعلى النقيض من ذلك، تستخدم وحدات حماية الشعب هذه الدوريات مطية للاحتجاج واستفزاز القوات التركية المتمركزة في المنطقة. وهذا يوفر حلاً غير مرضٍ لكل من تركيا وروسيا. ثانيًا، قد دأبت وحدات حماية الشعب على شن هجمات داخل منطقة عملية نبع السلام، الأمر الذي نجم عنه زعزعة الاستقرار في المنطقة. وفي حالة استمرار هذا، فسيكون له تأثير سلبي على جهود إعادة البناء التي تضطلع بها تركيا.

إذا ارتأت تركيا أن اتفاق سوتشي لم يعد مجديًا، فقد يندلع نزاع جديد. ثالثًا، لم يفصح الاتفاق المبرم بين تركيا وروسيا صراحةً من الذي سيوفر الأمن ويسيطر على منطقة ١٠ كم من الحدود. ويتعين أن يستمر العمل لإرساء آلية لمعالجة مخاوف تركيا. ومع ذلك، فإن إيجاد حل لمنطقة ١٠ كم من الحدود ليس كافيًا، لأنها ليست الشاغل الأمني الوحيد لدى تركيا. فإذا استمرت الهجمات الإرهابية ضد منطقة عملية نبع السلام، لن تنجح تركيا في هدفها المتمثل في بناء مكان أكثر أمانًا للاجئين السوريين. وفي حالة عدم استقرار هذه المنطقة، فقد تضطر تركيا إلى تنظيم عملية عسكرية أخرى لتأمين المنطقة. وإذا حدث ذلك، فقد تتغير موازين القوى داخل سوريا مرة أخرى. وأخيرًا، أجريت هذه العمليات العسكرية بغية إيجاد حلول سياسية على طاولة المفاوضات. وينبغي أن يكون هناك تمثيل متكافئ للمعارضة السورية في اللجنة الدستورية وينبغي أن تكون حكومة الأسد مستعدة للتوصل إلى حلول توفيقية وإلا قد تتغير موازين القوى من إدلب إلى المالكية نتيجة توترات وصراعات وعمليات الجديدة.